

فإن كان جائزاً فما معنى الإنكار النّبى (صلع) وأمره له بردها إليه وهو قد طلقها طلاقاً جائزاً ؟ وإن كان غير جائز فكيف يُغتدُّ به كما زعموا ؟

(١٠٠٣) مع ما رويناه عن أبي جعفر (ع) وقد تقدّم ذكره ، أنه إنما كان طلقها ثلاثاً وهي حائضٌ ، وفي رواية أخرى عنه (ع) ، رويناهما أنه قال لنافع : أنا سمعتُ عبدَ الله بن عمرَ يقولُ : أنا طلقْتُها ثلاثاً وهي حائضٌ وأمرَ رسولُ الله (صلع) ابنَ عمرَ أنْ يأمرني برَجْعِها^(١) ، وقال : إنَّ طلاقَ عبدِ الله امرأته ثلاثاً وهي حائضٌ ليس بطلاق ، فقال رجلٌ لجعفر بن محمد (ع) ، وقد ذكر هذا عن أبيه ، إنَّ الناسَ يقولون إنه إنما طلقها واحدةً وهي حائضٌ ، فقال : فلائى شئ سأل رسولُ الله (صلع) إذا كان أملك برَجْعِها ؟ كذبوا . ولكنّه طلقها ثلاثاً فأمره أن يُراجِعها وقال : إن شئتَ فطلقْ وإن شئتَ فأمسِكْ . ومنْ خالفنا يوجبُ أن طلاقَ البدعةِ الذى يجيزونه طلاقٌ معصيةٌ ، ولكنهم قالوا يُفرّقُ بينهما به ، وهم لا يُجيزونَ النكاحَ من جهةِ المعصيةِ ، فهذا هو^(٢) لأنهم إذا فرّقوا بينهما بجهةِ المعصيةِ فقد أحلّوا الفرجَ لغيرِهِ بالمعصيةِ ، لا فرقَ بين الأمرين . لأنّه إذا طلقها لغيرِ عدّةٍ فقد تزوّجها الآخرُ فى العدّةِ ، وإذا حرّموا فرجها على هذا بالمعصيةِ فقد أحلّوه لهذا بتلك المعصيةِ ولا يخرجُ العاصى من المعصيةِ إلّا بالتوبةِ . والتوبةُ فى هذا الرجوعُ عما نهى الله عنه إلى ما أمر به الله عز وجل ، والمطلقُ لغيرِ السنّةِ لم يتبَ من معصيتهِ . فقد أجازوا بقولهم هذا المقامَ على المعاصى ، وأحلّوا بها الفروجَ التى هى من كبائرِ حدودِ الله عز وجل ، وأجازوا خلافَ كتابِ الله جل ذكره فى الطلاق ، ولم يروا إجازةَ ذلك فى النكاح . لأنَّ الله عز وجل

(١) ى - وأمرنى رسول الله (صلع) برجعها .

(٢) ى - د ، هذا لأنهم .